اثر بنك التسليف الزراعى فى الإنتاج القومى

لحضرة صاحب السعادة عبد القادر الجمال باشا

المستشار الاقتصادى ببنك التسليف فى الاجتماع الزراعى

اشتدت حاجة المزارع المصرى إلى السلف الزراعية على اختلاف أنواعها عندما أخذت البلاد فى استغلال أراضيها إلى أقصى مقدرتها الانتاجية أى بعد إصلاح نظام الرى فيها والاستغناء عن نظام الرى بالحياض . ولم يكن الفلاح قبل ذلك فى حاجة كبرى إلى الاقراض لهذا الغرض بل كانت موارده على ضعفها تكفى حاجاته . وحين تطورت حال الزراعة اشتدت حاجته إلى الأسمدة الكيماوية والتقاوى الجيدة التى لا يمكنه إنتاجها بنفسه وإلى نفقات لزراعته . مما حدا به إلى ولوج باب الاقتراض لمساعدة الإنتاج فكان أول ما اتجه اليه للحصول على المال الالتجاء إلى طائفة المرابين فى الأرياف ومن هم على شاكلتهم من صغار تجار التقاوى والسماد . وأمعن المرابون فى إرهاق الفلاح إلى أبعد مدى ، وكثيرا ما أجبروه على بيع محصولاته بمجرد ظهورها سدادا لدينه مما دعا إلى بخس ثمنها . وكان هؤلاء المرابون يسهلون له الاقتراض فى أول الأمر ثم يرهقونه بطلباتهم بعد ذلك . ويبيعون له ما هو بحاجة اليه من سماد وآلات زراعية بثمن مرتفع جدا ثم يضيفون على ذلك الثمن فوائد مرتفعة تثقل كاهله .

ولم يكن فى مقدور المؤسسات المالية الكبرى فى البلاد إعطاء الفلاح سلفا لمنافاة طبيعة التسليف الزراعى لنظام هذه المؤسسات ، إذ أنها فى الواقع مؤسسات تجارية تعتمد فى تسليفها على ما لديها من أموال الودائع وهذه بطبيعتها يتعذر إقراضها لمدد طويلة .

وإزاء ذلك كان المنتج المصرى مضطرا لبيع حاصلاته قبل نضجها للتجار وغيرهم بأثمان بخسة حتى يستطيع الحصول على بعض المال ليستعين به على قضاء حاجات إنتاجه الزراعى ، وقد أصاب الزراع من جراء ذلك إرهاق ومتاعب جمة .

أمام هذه الحالة غير المرضية كلفت الحكومة فى سنة ١٨٩٦ البنك الأهلى أن يقدم قروضا للزارعين بشروط حسنة . غير أنه رئى أن هذا العمل يخالف نظام البنك الأهلى ولم تنجح هذه السلف لقلتها إذ لم تصل الى أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ جنيه فى السنة الواحدة فعدل عنها . وفى سنة ١٩٠٢ عمل هذا البنك على تأسيس البنك الزراعى برأس مال كبير لمساعدة

المنتج المصرى حتى بلغت سلفياته فى سنة ١٩٠٧ ثمانية ملايين من الجنيهات قسمت على ٢١٣٠٠٠ سلفة زراعية وعقارية . ولكنه رغم هذه المساعدة القيمة لم تتحسن حالة الفلاح الصغير كثيرا كما كان يرجى لها وظل منغمسا فى الاقتراض من المرابين مما عرض ثروته للضياع فسنت الحكومة قانون الخمسة الأفدنة لحماية صغار الملاك الزراعيين . وقد حد هذا القانون الجديد من نشاط البنك الزراعى كثيرا بل قضى عليه ، لأنه امتنع عن معاملة صغار الملاك واضطر على توالى الأيام الى تصفية أعماله نهائيا .

وجاءت فترة الحرب العالمية العظمى الأولى وعم فيها الرواج وانتعشت حالة المزارع المصرى لما صادفه من أسعار مغرية مرتفعة لحاصلاته وقل فى أثنائها احتياجه الى الاقتراض. ولم تدم هذه الحالة طويلا ، ولم يدخر المنتج فى إبانها مالا للأسف الشديد ، وتملكته فى أثنائها روح من التفاؤل الكبير ، ثم تلتها فترة من الهبوط العظيم فى أسعار الحاصلات الزراعية اضطرت معه الحكومة الى التدخل مرارا فى سوق القطن مشترية . وبلغت الى وضع نظام سخى للتسليف على القطن تقوم به وزارة المالية كما قامت وزارة الزراعة ببيع السماد والتقاوى للفلاحين بأجل . واشتدت الأزمة الزراعية فى العالم أجمع وكويت مصر بشظاياها الى درجة مروعة ، وعم الضيق فى البلاد وكاد اقتصادنا الزراعى ينهار . فرأى ولاة الأمور أن يوحدوا الجهود التى تقوم الحكومة بها لمساعدة المنتج المصرى وأسست بنك التسليف الزراعى المصرى ، وألقت على عاتقه عبء مد الفلاح بكل ما هو فى حاجة اليه من سلف عينية كالسماد والتقاوى أو نقدية كسلف لنفقات الزراعة والحصاد وشراء الآلات والماشية .

* * *

يسعى البنك منذ إحدى عشرة سنة فى القيام بهذه المهمة التى عهد بها اليه ، وسنرى فيما يلى هل كان موفقا حقا فى أدائها وإلى أى حد وصل أثره فى إنتاجنا القومى وهل حقق الآمال العظيمة التى عقدت عليه فى وقت إنشائه ، وهل ساعد فى توجيه سياستنا الزراعية الاقتصادية الى الوجهة المثلى ؟

ينص قانون تأسيس بنك التسليف الزراعى على أن الأغراض من إنشائه هى :

(أولا) عمليات لأجل قصير لا يتجاوز أربعة عشر شهرا بضمانة حق الامتياز أو برهن حاصلات .

(ثانيا) تقديم سلف للجمعيات التعاونية الزراعية الخاضعة لقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ولصغار المزارعين ومتوسطيهم لنفقات الزراعة والحصاد .

(ثالثا) بيع الأسمدة والبذور لأجل لجميع المزارعين على السواء وكذلك بيعها نقدا .

(رابعا) تقديم سلفيات على الحاصلات للجمعيات التعاونية ولصغار المزارعين .

(خامسا) القيام بعمليات لمدة لا تتجاوز عشر سنين كتقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشية وتقديم سلفيات لإصلاح الأراضي الزراعية بواسطة حفر المساقي والترع والمصارف.

(سادسا) تمويل المنشآت التي تعمل لمنفعة الزراعة بقصد المساعدة على إيجاد هذه المنشآت وانتشارها .

(سابعا وأخيرا) عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين سنة كتقديم سلف لاستغلال ولإصلاح الأراضي التي يمكن أن تفيدها أعمال الري والصرف عامة .

فترى البنك يبيع السماد الى أي مزارع في البلاد بسعر معتدل مكتفيا بالربح القليل ولا يستغل الظروف لرفع أسعاره ، فما كان البنك في جميع معاملاته على الإطلاق وسيلة للربح بل هو مؤسسة وطنية غرضها الأول مساعدة المنتج المصري ويكتفي بتغطية مصاريفه وفائدة ضئيلة توزع على أصحاب رأس المال . ولعل أحسن دليل على صدق هذا ما رأيناه في السنة الماضية اذا ما قارنا أسعار السماد في البنك وفي خارجه . ولما كان بنك التسليف الزراعي أكبر مستورد للسماد في البلاد فقد عملت خطته هذه على خفض مستوى أسعار السماد في البلاد عند كل الشركات التي تبيعه للجمهور، فكأن البنك حكم عادل بين تجار الأسمدة ومستهلكيه، وميزان للأسعار اذ يوزع البنك ما يقرب من نصف كمية السماد التي تستورد سنويا من الخارج، أما عند توزيع التقاوي والبذور فيعمل البنك على انتخاب أجودها وأصلحها بعد فحصها بواسطة الأقسام الفنية بوزارة الزراعة وبذا يضمن للمشترى جودة الصنف ونقاوته . وإننا ننتهز فرصة انعقاد هذا المؤتمر الزراعي الكبير — لنناشد كل مزارع مصري أن يعنى العناية كلها بتقاويه التي تلزمه لزراعاته ففي جودتها أكبر ضمان لمحصوله . ونناشد أولي الأمر فينا أن يواصلوا الدعاية القوية الفطنة بين طبقات المنتجين ليقبلوا على شراء أحسن التقاوي وأجودها وألا يقيموا لفرق السعر أي حساب مما سيجنونه من وفرة المحصول وجودته يعوض عليهم هذا الفرق مرارا عديدة .

ويقوم البنك أيضا بإعطاء سلف لنفقات الزراعة والحصاد . وقد توسع فيها أخيرا بعض التوسع تسهيلا للمنتج على القيام بتلك النفقات الضرورية ومنعا له من بيع محصوله مقدما بسعر منخفض وتفاديا من أضرار قطع السعر في وقت غير مناسب كما هو حاصل فعلا في أغلب الحالات وقد أتت البلاد من تفشي عادة بيع القطن مقدما وقطع سعره — والقطن هو المحصول الذي يقوم عليه قوام الحياة الزراعية في مصر — ويتراوح ما يقدمه البنك من سلف لنفقات الزراعة والحصاد بين نصف مليون جنيه وستمائة وخمسين ألف جنيه سنويا . ويود البنك لو أقبل المنتج المصري على طلب نفقات زراعته وأقلع نهائيا عن تلك العادة السيئة —

أى عادة بيع محصوله مقدما على الكونتراتات — فليس فى مقدور المنتج الزراعى فى أى بلد كان أن يكون منتجا زراعيا وتاجرا فى وقت واحد، وما جعل التسليف الزراعى الاليحميه من مثل هذه التصرفات. وبذلك يتمكن المزارعون من استغلال أراضيهم على الوجه المرضى ويقذون من أيدى المرابين كما أشار إلى ذلك جناب محافظ البنك الأهلى فى الخطبة التى ألقاها فى الجمعية العمومية فى سنة ١٩٣٦ لمساهميه حيث قال " ويلاحظ فيما يختص بصغار الزراع الذين يحتاجون إلى المال لشراء البذور والأسمدة وما إليها أن التسهيلات التى يقدمها هم الآن بنك التسليف الزراعى المصرى لا بد أن تكون قد أنقذتهم إلى حد بعيد من أيدى المرابين".

أما فيما يختص برهن المحاصيل الزراعية فقد أنشأ البنك عددا كبيرا جدا من الشون يبلغ حاليا حوالى ٤٢٠ شونة منتشرة فى أنحاء البلاد من أدناها إلى أقصاها، وذلك بخلاف المخازن الخصوصية الملحقة بها تيسيرا للمنتج ليودع فيها مايريد من محصولاته ويقترض عليها، وذلك منعا من تهافت كل المزارعين على بيع حاصلاتهم فى وقت واحد إبان ظهور المحصول مما يبخس من ثمنها. ويتقاضى البنك على التخزين بشونه أجورا طفيفة تشجعه على إيداع محصوله فى شون البنك فى اطمئنان وثقة. ويجب أن نضيف إلى ذلك ميزة أخرى للبنك، فهو لا يطالب مودعى المحصولات بأية تغطية فى مدة سريان السلفة فى حالة نزول الأسعار بل نراه على العكس يقدم للمودعين قروضا إضافية أخرى فى حالة ارتفاع أثمان المحاصيل المرتهنة. كما قام البنك فى مناسبات عدة عند اشتداد الأزمات الزراعية بالتسليف على المحاصيل بواقع ٩٠٪ من ثمنها التجارى تخفيفا من حدة الأزمة ومساعدة للزارع، فكان للبنك نصيب يذكر فى النهوض بأسعار الحاصلات الزراعية، إذ أنه بفضل معاونة الحكومة يتبع قاعدة ثابتة فى الإقراض على تلك الحاصلات فانتظم العرض والطلب، وأصبحت أسعار الحاصلات إلى الثبات أميل ويحرص البنك فى قيامه بهذه العملية على أن يكون عملاؤه من الزراع دون سواهم مستبعدا التجار الذين لهم بنوك أخرى يعاملونها، اللهم إلا إذا كانوا فى الوقت نفسه زراعا فإنه يعاملهم باعتبارهم زراعا فى الحدود المرسومة لهؤلاء. وكان من أثر اتساع نطاق أعمال البنك وتعدد فروعه وتوكيلاته وشونه ومخازنه ومكاتبه لتصريف الحاصلات أن أصبح ركنا ركينا فى بناء اقتصاد مصر الزراعى، وكان أظهر أثره أن تضاءلت المرابأة فى البلاد إلى مايقرب من الزوال بعد أن كانت قبل إنشائه حرفة ذائعة، وداء وبيلا طالما امتص دم الفلاح وأضاع عليه جهوده. فلا إرهاق من البنك ولا تعنت مع المودع، بل هناك الرغبة الشديدة والعمل على تيسير الأمر له إلى أقصى حد ما استطاع لذلك سبيلا، ويقوم البنك بتقديم سلف متوسطة الأجل لا تتجاوز عشر سنوات لشراء الآلات الزراعية والوقود والماشية لخدمة الأرض وإصلاح الأراضى بشتى الطرق بشروط معقولة استفاد منها المنتج المصرى كل الفائدة.

ولا يدخر البنك وسعا فى مد يد العون إلى المزارع والأخذ بناصره كلما بدت الحاجة أو أصابت البلاد شدة متوخيا فى ذلك المصلحة العامة قبل مصلحته الخاصة .

* * *

من أهم أغراض انشاء البنك تدعيم حركة التعاون فى البلاد ايمانا من القائمين بالأمر فيه بفائدة التعاون . فأخذوا للأمر عدته وتمت حركة تعامل البنك مع عامة الجمعيات وأصبحت فى ازدياد سنة بعد أخرى . فبعد أن كانت قيمة السلف التى حصلت عليها الجمعيات التعاونية من البنك فى سنة ١٩٣٣ لا تزيد عن مائة ألف جنيه إذا بنا نراها قد وصلت فى سنة ١٩٤٠ إلى نيف ومليون جنيه . وبعد أن كان عدد الجمعيات التى تتعامل مع البنك ٢٩٨ جمعية عند أول انشائه أصبح عددها ٤٩١ جمعية فى سنة ١٩٤١ ، كما ساعد البنك على قدر طاقته على إنشاء هذه الجمعيات ومدها بالمال اللازم لها . وقد والى البنك عنايته بالعنصر الجديد الذى دخل ميدان التعاون وهو عنصر خريجى كلية الزراعة ومدارس الزراعة المتوسطة إذ قدم لجمعياتهم ما لزم لها من سلف ومكنها من استغلال الأراضى التى وزعتها الحكومة على أعضائها . ويخص البنك جمعيات التعاون كلها بكثير من المزايا سواء أكان ذلك فى تخفيض سعر الفائدة أم أثمان البذور والسماد ويقصر أنواعا معينة من السلف عليها مثل سلف شراء الوقود ومهمات لجان التدخين وما يلزم لمحصولى البصل والبطاطس من جوالات وأجور نقل وسلف لإعداد وتعبئة وشحن الفاكهة للتصدير حتى تنمو هذه الجمعيات وتزدهر وحتى تنهض بقسطها من اقتصادنا الزراعى القومى .

وهناك وجه آخر من نشاط البنك نود أن نذكره ، وهو أن البنك لا يرهق المدينين له فى التحصيل ما دام يجد عندهم حسن النية متوفرا ويلمس منهم رغبتهم الأكيدة فى تسديد ما قد يستحق عليهم من مال . بل كلما توفرت هذه الشروط فى المدين نجد البنك يمد له يد المساعدة إلى أقصى حد تسمح به ضرورة المحافظة على أمواله من الضياع . وطالما تمهل البنك فى تحصيل ما يستحق له من مال فى إبان الأزمات الزراعية التى تمر على البلاد وتثقل كاهل منتجيها .

هذا موجز لأثر البنك فى إنتاجنا القومى وصورة مصغرة لما يقوم به من خدمات للبلاد وإذا كان البنك قد قام حتى الآن بما عهد اليه من أعمال على الوجه المرضى وبنجاح مطرد فإنه لا يعتقد أنه أتم مهمته أو أنه حقق كل ما عقد عليه من آمال بل يدرك حق الادراك أن ميدان نشاطه لا يزال فسيحا وأن أمامه مهمة متشعبة طويلة يسره أن يتابع القيام بها لخدمة اقتصاد مصر الزراعى الذى لا ينتظر أن يصل الى ما نرجوه له من نهوض إلا إذا ارتكز على دعامة من الائتمان السليم . والزراعة فى مصر كما لا يخفى عماد ثروتها وقوام حياتها الاقتصادية .

وجدير بالذكر أن نقول إن الحكومة المصرية تقدر هذا الموضوع الحيوى حق قدره وتعتمد على بنك التسليف الزراعى فى تنظيم الائتمان الزراعى كما أشارت الى ذلك فى كثير من خطب العرش والبيانات التى يفيض بها حضرات أصحاب المعالى وزراء المالية فى البرلمان .

وإننا نغتنم هذه الفرصة لنؤكد للحكومة أن البنك ان يدخر وسعا فى تنظيم الائتمان الزراعى ومعاونة الزراع على زيادة إنتاجهم وإنماء ثروتهم، ولا سبيل الى إدراك الغاية التى ننشدها لاقتصادنا الزراعى إلا إذا ضاعفت الحكومة اهتمامها بالابحاث الفنية الزراعية وعملت على الإكثار من حقول التجارب وعنيت بتحليل تربة الأراضى المصرية فى مختلف المناطق وبحثت تكاليف عملية الإنتاج والتصريف ومهدت اسبيل لضغطها . وكل ما نرجوه أن تنهض زراعتنا على الأسس العلمية الحديثة لتتبوأ المكانة التى أهلتها لها الطبيعة وبذلك تصبح مصر كما كانت فى الأزمان الغابرة خزائن الأرض موطن الثراء ومورد الخيرات. وليس بلوغ ذلك على مصر بعزيز .

عبد القادر الجمال

من أدب القرآن

" إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ " .